

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الهيأة العامة للإحياء التراث
القيصرية - دار الكتب - القاهرة

الحاشية على قوانين الأصول

تأليف

الفقيه الأصولي المحقق

السيد علي بن اسماعيل الموسوي القزويني قدس

المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ

تحقيق

السيد علي العلوي القزويني

الجزء التاسع

مراجعة

مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق



الْعَتَبَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ الْمَقْدِسَةُ

www.alkafeel.net

tahqiq@alkafeel.net

٢٦١

ق ٥٩٩ القزويني، علي الموسوي.

الحاشية على قوانين الأصول /علي الموسوي القزويني: تحقيق علي العلوي القزويني. - ط ١. - كربلاء: العتبة

العباسية المقدسة. الهيئة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي ٢٠٢٦

ج ٩ (٤٤٠) ص: ٢٤ سم.

١. الفقه الإسلامي - ١- اصول - ٢- القزويني، علي العلوي (تحقيق) - أ- العنوان.

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإبداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤٩٨٤) لسنة ٢٠٢٦.

الموسوي القزويني، علي بن اسماعيل، 1237-1298 هجري، مؤلف.

الحاشية على قوانين الأصول / تأليف الفقيه الأصولي الكبير السيد علي الموسوي القزويني ؛ تحقيق

السيد علي العلوي القزويني ؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق.- الطبعة الاولى.-

النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيئة العليا لإحياء التراث، 2025.

9 مجلد ؛ 24 سم

1. الميرزا القمي، ابو القاسم بن محمد حسن، 1152-1231 هجري. القوانين المحكمة في الاصول. 2.

اصول الفقه الاسلامي (جعفري). أ. القزويني، علي العلوي، 1963- محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. الهيئة

العليا لإحياء التراث. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP440.76.M56 A374 2025

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الفهرسة أثناء النشر



• الناشر: الهيئة العليا لإحياء التراث .

• الإخراج الفني: علي أسد الله .

• الطبعة: الأولى . عدد النسخ: ٥٠٠ .

• التاريخ: ١١ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٩/٤/٢٠٢٦ م

• الكتاب: الحاشية على قوانين الأصول / ج ٩.

• تأليف: السيّد علي بن إسماعيل الموسويّ القزويني .

• تحقيق: السيّد عليّ العلويّ القزويني .

• مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق .

فهرس المحتويات

قانون في ما يتوقّف عليه الاجتهاد	٥
ما يتوقّف عليه تحقّق الاجتهاد	٥
المراد من معرفة أصل مفردات الكلام من علم اللغة	٥
المراد من معرفة التصاريف من علم الصرف	٦
المراد من معرفة المعاني التركيبية من علم النحو	٦
عدم اعتبار معرفة العلوم الثلاثة فعلاً، وكفاية التمكن من المراجعة	٧
عدم كفاية الظنّ غير الاطمئنان في معرفة هذه العلوم	٧
توهم عدم احتياج العربيّ القحّ إلى علوم اللغة العربية	٨
دفع التوهم	٨
ضابط توقّف الاجتهاد على هذه العلوم	٨
المنافشة في عدم دخالة علم الكلام في الاجتهاد	١٠
إمكان فرض تحقّق الاجتهاد بدون المعرفة بالعقائد الحقّة	١١
قوّة القول بكون المعارف الحقّة من شروط تحقّق الاجتهاد لا حكمه واعتباره فقط	١٢
عدم المنافاة بين كون المعارف الحقّة من شروط الإيذان المتساوي فيه العالم والعاميّ وبين	
كونها من شروط الاجتهاد أيضاً	١٣

- المقدار المعبر من المعارف الحقّة للمجتهد ١٣
- إمكان الاستغناء عن التصريح باشتراط معرفة المنطق ١٤
- توضيح البداهة في الاستدلال بالشكل الأوّل والقياس الاستثنائي ١٥
- الأولى في دفع توهم أنّ المنطق لو كان عاصماً لما أخطأ المنطقيّ في الاستدلال ١٦
- بداهة حاجة المجتهد إلى معرفة مسائل أصول الفقه ١٦
- الردّ على مقلّدة الأخباريّة في إنكارهم الحاجة إلى علم الأصول ١٧
- الدليل الأوّل للأخباريّين في إنكارهم الحاجة إلى علم الأصول ٢١
- الجواب عنه ٢١
- الدليل الثاني للأخباريّين ٣٠
- الجواب عنه ٣٠
- مناقشة استدلال الأخباريّين بالاكْتفاء بالعلوم العربيّة لفهم الأوامر والنواهي من دون الحاجة إلى التقليد ٣١
- الجواب عن التمثيل للجاهل بالأصول بمن حكّمه مَلِك على ناحية ٣٢
- توقّف الاجتهاد على معرفة تفسير آيات الأحكام ومواقعها من القرآن وكتب الاستدلال ٣٥
- الاختلاف في مقدار آيات الأحكام ٣٦
- حمل الروايات الدالّة على كون آيات الأحكام ثلث القرآن أو ريعه على خلاف ظاهرها ٣٧
- وجه الجمع بين تحديد آيات الأحكام بخمسمائة آية وبين مفاد تلك الروايات ٣٧
- الأولى في طريق الجمع ٣٨

فهرس المحتويات..... ٤٢٣

- ما ذكره السيّد بحر العلوم في وجه الجمع ٣٨
- بيان دعاوى الأخباريّة في إنكار الحاجة إلى علم الرجال مطلقاً أو في صورة التعارض ٤٠
- المعتبر تحصيل ما يوجب الوثوق بصدور الرواية من أيّ طريق حصل ٤١
- إلزام الخصم بكون الروايات الواردة في اعتبار الأعدل والأفقه موجودة في كتب أصحابنا المعتبرة التي ادّعى الأخباريون قطعيتها ٤٢
- قطعيّة هذه الروايات تثبت الاحتياج إلى معرفة أحوال الرجال من حيث العدالة والأعدليّة وغيرهما ٤٣
- تناقض توهم عدم قطعيّة هذه الأخبار مع ادّعائهم قطعيّة كلّ الأخبار ٤٣
- الإشكال على قول الماتن: إنّ جهالة المقطوع به تنفي فائدة القطعيّة ٤٤
- عدم لزوم التناقض لو اجتمعت قطعيّة صدور المتناقضين مع القطع بكون جهة صدور أحدهما للثقيّة ٤٤
- المناقشة في التصحيح المذكور لكون الترجيح بالأعدليّة وأخواتها يحرز بها أصل الصدور لا جهته ٤٥
- ما ذكر في علاج التعارض إنّما هو في الأخبار غير العلميّة ٤٦
- منع الملازمة بين القطع بوثاقة الراوي والقطع بصدور روايته ٤٧
- سند المنع ٤٧
- القطع بصدور الرواية من الإمام إنّما يتمّ بعد القطع بصدق الإسناد إليه ٤٧
- الإشكال بعدم كفاية مجرّد ذلك، ولا بدّيّة القطع بأنّ الراوي رواها مشافهةً عن الإمام ٤٨
- منافاة امتزاج الروايات، وعدم التعيين، واحتمال المزج للقطعيّة ٤٨

- احتمال تدليس المرائي لا يمكن نفيه في هذه الأزمنة وادّعاء حصول القطع بالأخبار ٤٩
- رجوع توجيه بعض الأفاضل إلى ما ذكره بعض الأخباريين وعدم صحّة الاعتراض عليه ٥٠
- الفرق بين العلم العادي والعقلي ٥٢
- عدم منافاة الامتناع العادي للإمكان العقلي ٥٣
- اندفاع الإيراد المتقدّم على تعريف العلم، وعدم ورود توهم النقص عليه بالعلم العادي ٥٣
- المناقشة في تفسير عدم احتمال النقيض بامتناع النقيض ٥٤
- المناقشة في احتمال العالم بإضاعة النهار نقيضها في ذهنه ٥٥
- بيان المراد من كلام العلامة ٥٥
- منافاة العلم لاحتمال الخلاف ما دام العلم باقياً ٥٧
- النقص الصحيح على تعريف العلم هو النقص بالجزم الحاصل قبل التفتّن لاحتمال الخلاف ٥٧
- إطلاق العلم على ذلك الجزم إنّما هو في حال الغفلة ٥٨
- المناقشة في كون ذلك الجزم علماً حقيقة ٥٩
- الأولى في الجواب عن الاستدلال لعدم الحاجة إلى علم الرجال بتعاضد بعض الأخبار ببعض ٦١
- الاختلاف في نسخ العبارة المنقولة عن الفاضل الأسترآبادي ٦٢
- حاصل معنى العبارة ٦٣
- الجواب عن الاستدلال بكون الرواة ممّن أجمعت العصاة على تصحيح ما يصحّ عنهم ٦٦

- ٦٦..... وجوه أربعة لعبارة الكشّي
- ٦٧..... عدم صلوح إجماع العصابة لإفادة العلم بصدور حديث هو في سنده أو راويه
- ٧٨..... المراد من الملكة القويّة المعتبرة في المجتهد
- ٧٨..... المراد من إعمالها
- المراد من التفريع المأمور به في الأخبار بقولهم عليه السلام: «علينا أن نلقي إليكم الأصول
٧٩..... وعليكم أن تفرّعوا»
- ٨٠..... المناقشة في كون الملكة المذكورة أمراً موهوباً مختصاً ببعض النفوس
- ٨١..... فرق بين الملكة وقابليّة محلّها
- ٨١..... اعتبار القدرة على الردّ والتفريع في الملكة وعدم اعتبار مطابقتها الدائمة للواقع
- ٨٢..... السرّ في اختلاف الفقهاء في تفريعاتهم الفقهيّة
- منشأ اختلاف الأنظار بين الفقهاء في التفريع: الاختلاف في تطبيق موضوع المسألة
الفرعيّة على أحد موضوعي الأصلين الكلّيين..... ٨٤
- ٨٦..... مفاد شبهة المنازع في اعتبار الملكة: أنّها شرط لوجوب الاجتهاد، ودفع ذلك
- ٨٧..... نقض شبهة المنازع في اعتبار الملكة
- ٨٨..... الجواب الحليّ هو التكليف الابتدائيّ لمن لم يعلم حاله في الاقتدار والملكة
- ٨٩..... توهم أنّ اشتراط الملكة يستلزم عدم العلم بوجود المجتهد شبهةً في مقابل البديهية
- اعتبار الملكة في فهم أصل القواعد من الأدلّة، واعتبار ملكة أخرى في إجراءاتها في
مواضعها..... ٩٠
- ٩١..... الجواب عن عدم اعتبار الملكة للعمل بالأحاديث في عصر الأئمّة من العوالم والعلماء

٤٢٦.....الحاشية على قوانين الأصول ج ٩

الفرق بين الشك في فردية شيء للكلي وبين الشك في دخول الشيء في المراد منه... ٩٣

وجه رجوع الظن في فردية شيء للكلي إلى التصرف في الكلي ٩٤

تنبيه ٩٧

توهم اتحاد الشرط والمشروط لو كانت القوة القدسية شرطاً للاجتهاد بالملكة ٩٧

دفع التوهم ٩٧

المناقشة في كون تغاير الشرط والمشروط هو بالعموم والخصوص في اشتراط الاجتهاد

بالملكة ٩٨

الاستشهاد بكلام صاحب الفصول في المقام ٩٩

عدم التلازم الخارجي بين الحالة النفسانية المحرزة لكبريات الاستدلالات والحالة

النفسانية المحرزة لتطبيقها على الصغريات ٩٩

قانون في ما يشترط في المفتي ١٠٣

الشروط المعتبرة في المفتي ١٠٣

الشروط المعتبرة في المجتهد من حيث كونه مخبراً عن أحكام الله تعالى ١٠٣

الإشكال في حكم الماتن بجواز الرجوع إلى المخالف إذا كان ثقة صدوقاً وقد أفتى على

وفق أصولنا وطريقتنا ١٠٤

مقتضى الأخبار المتكاثرة شرطية الإيمان في المرجع في معالم الدين ١٠٤

المناقشة في كفاية الوثوق والصدق في الاستنباط ١٠٥

عدم سداد التنظير برواية الفاسق المتحرّز عن الكذب في العمل بالأخبار ١٠٦

التهافت بين اشتراط العلم وكفاية غلبة الظن، وإمكان الجمع بينهما ١٠٧

فهرس المحتويات..... ٤٢٧

- ١٠٧..... التهافت في كلام العلامة
- ١٠٨..... توهم إصلاح التهافت
- ١٠٩..... منع عموم ﴿أَهْلَ الذَّكَرِ﴾ لعلماء أزمنة الغيبة
- ١٠٩..... سند المنع
- ١١٠..... المناقشة في تخصيص أهل الذكر - بناء على عمومه - بمن جمع شرائط الفتوى
- ١١١..... عدم دفع الاستدلال بالآية بالتخصيص المذكور
- ١١١..... طريقة دفع الاستدلال بالآية لعدم اشتراط علم المستفتي بصحة اجتهاد المفتي ...
- ١١٣..... المناقشة في التمسك بالأصل في كفاية الظن مطلقاً
- ١١٤..... المناقشة في عدم العلم باشتغال الذمة بالأخذ عمّن اجتمعت فيه الشروط في الواقع
- ١١٤..... انعقاد الإجماع على وجوب الأخذ من المجتهد الواقعي لا على القدر المشترك
- الإشكال على الماتن بالمنافاة بين جعل عنوان المسألة في شرائط المفتي وبين البحث عن
- ١١٥..... اجتهاد المفتي
- ١١٥..... دفع الإشكال بوضوح حكم سائر الشروط
- ١١٨..... المراد من أقوائية الأعلام من غيره، والمناقشة في أولوية أتباعه من غير الأعلام
- ١١٩..... المناقشة في تنزيل فتوى الأعلام وغيره منزلة الأمارتين للمجتهد
- الاتفاق على وجود المقتضي في الرجوع إلى غير الأعلام، والاختلاف إنّما في كون
- ١٢٠..... الأعلمية مانعة عنه
- ١٢١..... المراد من الظهور في تقديم الأعلام، ووجه الإشكال في الاعتماد عليه
- ١٢٢..... وجه كون تشبيه اختلاف المجتهدين بأمارتي المجتهد قياساً مع الفارق

- حاصل الفرق المذكور..... ١٢٢
- المنافشة في أنّ عمل المقلّد بفتوى المجتهد من باب تحصيل الظنّ بحكم الله الواقعي. ١٢٣
- المنافشة في أنّ عمل المقلّد بفتوى المجتهد من باب أنّه حكم آخر ينوب مناب الحكم الواقعي..... ١٢٤
- وجه حاجة قولنا: «حكم الله الظاهريّ هو ما كان أرجح» إلى متعلّق، والمنافشة فيه ١٢٧
- المراد من الدور في كلام الماتن..... ١٢٧
- الأولى في الجواب عن التمسك بأصل حرمة العمل بالظنّ..... ١٢٨
- الجواب عن التمسك باشتغال الذمّة في عدم جواز تقليد غير الأعلّم..... ١٢٩
- قانون في جواز بناء المجتهد في الفتوى على الاجتهاد السابق..... ١٣٣
- الأقوال في المسألة..... ١٣٣
- الأوّل: الجواز مطلقاً ما لم يتغيّر اجتهاده الأوّل..... ١٣٣
- الثاني: عدم الجواز مطلقاً..... ١٣٣
- الثالث: عدم الجواز إلّا إذا تذكّر دليل المسألة ومأخذها..... ١٣٣
- الرابع: مضيّ زمان يجوز معه زيادة قوّته وإطلاعه على الأدلّة فيجب التكرار... ١٣٤
- المراد بالاستصحاب في كلام الماتن..... ١٣٤
- المحتملات المتصورة في المراد من أصالة عدم الوجوب..... ١٣٤
- الأقوى عدم وجوب إعلام المجتهد مقلّده بتغيّر رأيه..... ١٣٦
- العمدة في وجه عدم جواز نقض الحكم: الإجماع ثمّ النصّ..... ١٤٤
- عدم جواز العدول قبل العمل بناءً على المختار..... ١٤٦

فهرس المحتويات..... ٤٢٩

نقض الفتوى بالفتوى الأخرى بعد تعيّر رأي المجتهد في الفتوى الأولى	١٤٧
حاصل معنى النقض المذكور	١٤٧
مسألتان في قضية نقض الفتوى بالفتوى الأخرى	١٤٧
كلام الماتن في المسألة الأولى دون الثانية.....	١٤٨
الاختلاف فيما لو كان صاحب الواقعة هو المقلّد	١٤٨
المناقشة في تمثيل الماتن للفرق في الفتوى بين ما يستلزم الاستدامة وما لا يستلزمها	١٥٠
ضابط الفرق بين القسمين	١٥٠
محلّ كلام الماتن	١٥٠
المناقشة في عدم استلزام الحكم بوجوب الاجتناب: الدوام	١٥٣
التعدي من كلّ حكم مشتمل على الفتوى إلى وقائع أخرى	١٥٤
المناقشة في الأدلة المذكورة على عدم جواز النقض في الفتوى	١٥٥
كفاية الأصل في جواز نقض الفتوى بالفتوى في أمثال العقود والإيقاعات	١٥٦
أدلة أخرى على الجواز.....	١٥٦
دفع توهم ترتّب الآثار قبل رجوع المجتهد عن فتواه.....	١٥٦
تساوي المجتهد والمقلّد في وجوب الأخذ بمؤدّي العقود والإيقاعات	١٥٨
ما ذكره الماتن ليس من فروع هذه المسألة	١٦٠
تحرير عنوان هذه المسألة	١٦١
حكم المسألة	١٦١
توجيه عدم إمكان نقض الوقائع الشخصية.....	١٦٢

٤٣٠.....الحاشية على قوانين الأصول ج٩

عدم وجود القائل بعدم جواز نكاح من وقع طلاقها بخلاف رأيه ١٦٤

تنبيه ١٧٨

قانون في عدم جواز العدول في التقليد في المسألة المعمول بها ١٨٣

وجه عدم جواز عدول العامي في المسألة التي عمل فيها بقول مجتهد ١٨٣

حكم العدول في مسألة مع عدم العمل فيها بفتوى مجتهد ١٨٤

قانون في أن غير المجتهد هل له أن يفتي بمذهب مجتهد من دون أن يحكي عنه ١٨٦

قانون في عدم اشتراط مشافهة المفتي وفي حكم تقليد الميت ١٨٧

المناقشة في تجويز الماتن تقليد الميت ابتداءً ١٩٢

تحقيق المقام في عدم جواز تقليد الميت ابتداءً ١٩٣

عدم جريان دليل الانسداد في الظنّ الحاصل من قول الميت ١٩٤

المراد من الأخذ بالأقرب في الدليل العقليّ هو الأقرب إلى الامتثال العلمي ٢٠١

الإشكال بكون الفتوى المفيدة للظنّ للمقلّد أقرب إلى الواقع من الفتوى غير المفيدة له ٢٠٢

ردّ الإشكال ٢٠٢

المنع من زوال الظنّ بعد الموت ٢٠٥

سند المنع: قيام العلوم بالنفس الناطقة ٢٠٥

المراد من النفس الناطقة ٢٠٥

المراد من كونها ناطقة ٢٠٦

النظر في قيام العلوم بالنفس الناطقة ٢٠٦

فهرس المحتويات..... ٤٣١

- زوال الظنّ بعد الموت بناءً على كون الذهن قوّة من القوى الإنسانيّة..... ٢٠٦
- دعوى بقاء الظنّ مع زوال محلّه ممّا لا ينبغي الإصغاء إليها..... ٢٠٧
- زوال الظنّ بعد الموت بناءً على كون الذهن جزءاً من البدن..... ٢٠٧
- زوال الظنّ انعدامه رأساً..... ٢٠٨
- لا دليل على تجدد علوم أخرى بعد الموت ولا على امتناعه..... ٢٠٨
- اقتضاء الأصل عدم التجدد..... ٢٠٨
- استصحاب بقاء الحكم المظنون بعد موت المفتي، والمناقشة فيه..... ٢٠٩
- المنع من جريان استصحاب جواز التقليد للمقلّدين بعد موت المجتهد..... ٢١٠
- توهم سقوط حجّة قول المفتي بموته، والجواب عنه..... ٢١١
- تنبيه..... ٢١٨
- خاتمة في التعارض والتعادل والتراجع..... ٢٢٣
- قانون في تعارض الدليلين..... ٢٢٥
- التعادل والترجيح حالان في الدليلين المتعارضين لا قسمان للتعارض..... ٢٢٥
- تعريف التعارض بتنافي مدلولي الدليلين وبيان المراد منه..... ٢٢٦
- الوجه في كون وقوع التعارض بين القطعيّين اجتماعاً للتقيضين..... ٢٢٧
- عدم وقوع التعارض بين قطعيّ وظنّيّ بالظنّ الفعلي ولا بين ظنّين كذلك..... ٢٢٧
- انحصار مورد التعارض في الأدلّة الظنيّة المعتبرة من باب الظنّ الخاصّ..... ٢٢٨
- منشأ الاختلاف في الحكم..... ٢٢٨

- معنى اختلاف الحكمين بسبب الأشخاص ٢٢٨
- إمكان كون التنافي بين الدليلين بسبب كونها متناقضين أو متضادين ٢٢٩
- ضابط حصول التناقض بين العموم والخصوص المطلقين أو من وجه أو بين المتباينين ٢٣٠
- التمثيل للتعارض بين متباينين ٢٣٠
- أسباب التعارض بين الدليلين وعلاجه ٢٣١
- بيان المراد من قول الأصوليين: «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح» ٢٣١
- حصول الجمع بالتأويل في الظاهر المقابل للنص ٢٣٣
- لا تعارض حقيقة بين النص والظاهر ٢٣٤
- اختصاص قاعدة الجمع مهما أمكن بحمل كل من الدليلين على بعض أفراد موضوع الحكم ٢٣٤
- خروج العموم والخصوص المطلقين ومن وجه عن القاعدة ٢٣٤
- وجه عدم إمكان تخصيص كل من الأعم والأخص من وجه بالآخر ٢٣٥
- المناقشة في الجمع بين العامين من وجه برجوع أحدهما إلى بعض الأفراد وإبقاء الآخر على عمومته ٢٣٥
- المناقشة في الرجوع إلى المرجحات السندية إن لم يمكن ذلك الإرجاع والإبقاء ٢٣٦
- إمكان الجمع بين الأمر والنهي بالتصرف في كليهما ٢٣٧
- عدم الالتفات في مقام الجمع بين الأمر والنهي إلى المرجحات السندية ٢٣٧
- المناقشة في توجيه الماتن لعبارة تمهيد القواعد ٢٣٩
- الوجه في كون العمل على أحد الدليلين (الأمر أو النهي) ترجيحاً بلا مرجح ٢٣٩

فهرس المحتويات.....٤٣٣

٢٤١	المراد من التأمل في القرينة
٢٤١	المراد من تقديم الأضعف على الأقوى هنا
٢٤١	التعارض بين ما دلّ على جواز التكلم عند سماع قراءة القرآن وبين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾
٢٤٢	وجه كون ظاهر كلماتهم أنّ مرادهم كفاية محض الجمع بين الدليلين للتصرّف في أحدهما أو كليهما
٢٤٣	لا دليل على ما هو ظاهر كلماتهم
٢٤٤	عدم أمر الأئمة عليهم السلام بالجمع بين الدليلين المتعارضين بالتأويلات البعيدة
٢٤٥	المراد من تقوية العامّ بسبب الاعتضادات
٢٤٧	التمثيل لطرح النصّ؛ لمخالفته للعامّ
٢٤٨	استدلال العلامة والعميديّ لتقديم الجمع بين الدليلين
٢٤٨	المنافشة في اعتراض العلامة على الاستدلال وتنظر البعض في الاعتراض
٢٤٩	التحقيق في الجواب عن الاستدلال
٢٤٩	تفريع الشهيد إعمال البيّتين المتنافيتين على قاعدة الجمع، وبيان بطلان التفريع
٢٥١	التنصيف في عنوان مسألة تعارض البيّتين
٢٥٢	الوجه في طلب الترجيح بين دليلين بينهما عموم وخصوص من وجه
٢٥٣	مفاد الاستثناء في قوله عليه السلام : «صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما عداه إلا المسجد الحرام»
٢٥٤	لا مدخلة لهذا الاستثناء في حصول التعارض بين الخبرين

- الفرق بين الخبرين ٢٥٥
- علاج التعارض بينهما: إمّا بالتأويل فيها أو بالتأويل في جانب محمول أحدهما بطريق
التخصيص ٢٥٥
- ترجيح قوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» ٢٥٦
- عدم صلوح البعد عن الرياء مرجحاً للسند ولا للدلالة ٢٥٦
- وجهان لعدم صلوح ذلك مرجحاً للسند ٢٥٧
- الوجه في عدم صلوح ذلك مرجحاً للدلالة ٢٥٨
- المناقشة في كون البيت محصلاً للصحة فقط ٢٦٠
- الفرق بين الوجهين اللذين ذكرهما الشهيد في علاج التعارض ٢٦١
- المناقشة في ما فهمه الماتن من كلام الشهيد في بيان أول الوجهين ٢٦١
- المراد من المحذور: لزوم التحكّم والترجيح بلا مرجح ٢٦٤
- تقرير الماتن للتعارض بين الخبر المحرّم والخبر الموجب ٢٦٥
- الأولى في تقرير التعارض ٢٦٥
- المأخذ في ترجيح المحرّم هو اعتناء الشارع بدفع المفساد ٢٦٦
- الإيراد عليه ٢٦٦
- الوجه في ترجيح الأمر على النهي عند قائله ٢٦٧
- حكم دوران الأمر بين ترك المستحبّ وفعل المنهيّ عنه ٢٦٧
- بطلان الجمع بحمل الأمر على الرخصة والنهي على المرجوحية ٢٦٨
- وجه البطلان ٢٦٨

فهرس المحتويات..... ٤٣٥

عدم إمكان الجمع بين الدليلين هنا ٢٦٩

الوجه في منع حصول الظنّ بصدور الأمارتين من الشارع ٢٦٩

عدم اطّراد احتمال ورود أحد الدليلين مورد التقيّة في كلّ ما لا يمكن فيه الجمع بين

المتعارضين ٢٧٠

ورود استصحاب الرطوبة على استصحاب الطهارة لكونه أصلاً موضوعياً ٢٧١

قانون في تعادل الدليلين..... ٢٧٣

المناقشة في تفسير الماتن للتعادل، والحقّ في تفسيره ٢٧٣

قول بعض العامة بعدم وقوع التعادل بين الدليلين ٢٧٤

قانون في الترجيح..... ٢٧٧

حيثّتان لاقتران الأمانة بما تقوى به على معارضها ٢٧٧

اندفاع التهافت البدوي في عبارات الماتن ٢٧٨

عدم المشاحة في اصطلاح الترجيح ٢٧٨

المناقشة في لزوم ترجيح المرجوح إن لم يرّجح الراجع ٢٧٩

عمدة الوجوه في وجوب الترجيح مع وجود المرجّح ٢٧٩

القول بالتخيير وبالتوقّف مع وجود الترجيح ٢٨٠

أدلة القول بعدم وجوب الترجيح، والجواب عنها ٢٨١

الفرق بين البيّنة وسائر الأمارات من حيث الموضوعيّة والطريقيّة ٢٨٢

تقرير سند منع بطلان التالي على ما أفاده العلامة ٢٨٣

صوريّة التناقض بين الخاصّ والعامّ وترجيحه عليه لكون دلّالته أقوى ٢٨٦

- ٢٨٦..... المناقشة في إدراج الماتن بعض الأمثلة في الترجيح من جهة الماتن
- ٢٨٨..... وجه تقديم الفصيح على الركيك في مقام التعارض
- ٢٨٨..... عدم اعتبار الأفصحية في مقام الترجيح
- ٢٨٩..... وجه تقديم الدلالة المطابقة على الالتزامية
- ٢٩٠..... صور التعارض بين الدالتين الالتزاميتين، وطريق الجمع
- ٢٩١..... ترجيح المعارض بالاعتضاد بدليل مستقل
- ٢٩١..... الاعتضاد بالقاعدة الكلية في حكم الاعتضاد بالدليل
- ٢٩٢..... اندراج الاعتضاد بالقاعدة الكلية في الاعتضاد بدليل مستقل
- ٢٩٢..... رجوع الترجيح بالاعتضاد إلى ترجيح المضمون
- ٢٩٣..... المرجح هو موافقة الدليل
- ٢٩٣..... اعتضاد أحد المتعارضين بعمل المشهور
- ٢٩٤..... المراد من عمل المشهور في كلام الماتن
- ٢٩٤..... احتمالات في ما هو المعتبر في الشهرة
- ٢٩٤..... قسمان للشهرة المفروض عدم حجيتها بالخصوص
- ٢٩٤..... الأول: الشهرة الجابرة
- ٢٩٥..... الشهرة الفتوائية من دون استناد ليست جابرة ولا مرجحة للخبر الضعيف
- ٢٩٥..... الثاني: الشهرة المرجحة
- ٢٩٦..... عدم اعتبار كون الشهرة استنادية في الشهرة المرجحة لأحد المتعارضين
- ٢٩٧..... أولوية الشهرة المعلوم كونها استنادية بالترجيح من غيرها

فهرس المحتويات.....٤٣٧

- ٢٩٨..... الترجيح بموافقة الأصل للمقرّر.
- ٢٩٨..... ضعف استدلال الطرفين في الترجيح بموافقة الأصل أو مخالفته
- ٢٩٩..... أضعفية إعمال قاعدة (التأسيس أولى من التأكيد)
- ٢٩٩..... الترجيح بموافقة الأصل للناقل
- ٣٠٠..... عدم صلاحية الأصل هنا للترجيح
- ٣٠٢..... الترجيح بمخالفة العامة ورجوعه إلى جهة الصدور
- ٣٠٣..... لزوم ترجيح محتمل المخالفة للعامة على معلوم المخالفة
- ٣٠٣..... ترجيح الرواية الموافقة لمذهب جميع العامة
- ٣٠٣..... ترجيح الرواية الموافقة للذين عاصروا الإمام المروي عنه أو عاشره الراوي
- ٣٠٤..... شرط إحراز الصدور للتقية: موافقة الخبر لجميع العامة أو للمعاشرين للإمام ...
- ٣٠٤..... وجهان متصوّران لصدور الخبر تقيةً
- ٣٠٥..... التقية قسمان: قولية وفعليّة
- ٣٠٦..... أنواع الأخبار الخارجة مخرج التقية
- ٣١٣..... التردد في قوله: «الخبران أو الحديثان» هو من الراوي لا من السائل
- ٣١٤..... عدم إمكان العمل بالأخبار الواردة في الترجيح؛ لتعارضها وتناقضها
- ٣١٥..... عدم إمكان الجمع بين المرفوعة والمقبولة في تقدّم الشهرة على الصفات أو عكسه
- ٣١٥..... احتمال طرح المرفوعة من جهة ضعف السند
- الجمع بين روايات العرض على العامة وبين غيرها بحمل هذه الروايات على فرض
- ٣١٦..... التساوي من سائر الجهات

- المناقشة في التردد بين كون حجة أخبار الأحاد من باب الظن الخاص أو المطلق. ٣١٦
- اعتراف الماتن بعدم إمكان حصول الظن الفعلي للمجتهد من الخبرين المتعارضين ٣١٧
- التعارض بين الظن الحاصل في المسألة الفقهية والحاصل في المسألة الأصولية ٣١٨
- المناقشة في تحقق التعارض بين الظنّين المذكورين ٣١٩
- عدم تعقل التعارض بين الظنّ في المسألة الأصولية والظنّ في المسألة الفقهية ٣٢١
- المناقشة في التعبير بـ «ما وافق المشهور» في بيان الشهرة في الرواية ٣٢١
- الترجيح للظنّ في المسألة الأصولية على فرض حصول التعارض ٣٢٢
- المناقشة في ترجيح الماتن للظنّ في المسألة الفقهية على الظنّ في المسألة الأصولية .. ٣٢٣
- الظنّ في المسألة الأصولية أيضاً ظنّ بالحكم النفس أمريّ ٣٢٤
- اقتضاء التنافي بين الظنّين مع عدم وجود مرجح: التخيير في العمل ٣٢٤
- عدم المنافاة بين حصول الظنّ في المسألة الأصولية وعدم حصوله في المسألة الفقهية ٣٢٥
- حصول الظنّ على خلاف مقتضى الاستصحاب إنّما يتم بناءً على حجّيته من باب
الأخبار ٣٢٦
- عدم المنافاة بين رجحان دلالة صيغة «افعل» على الوجوب وبين حصول الظنّ بكون
المراد منها النذب في الفقه، ووجهه ٣٢٧
- المناقشة في لزوم التخصيص في ترك العمل بالظنّ في المسألة الفقهية ٣٣٠
- عدم دلالة أدلة حجّية الخبر على حجّية متعارضات الأخبار مطلقاً ٣٣٢
- الإشكال فيه ٣٣٢
- المراد من قول الماتن: «تحكماً» ٣٣٣

فهرس المحتويات..... ٤٣٩

٣٣٤	 المناقشة في كون الاعتماد في الترجيح على بعض الأخبار العلاجية تحكماً
٣٣٤	 المراد من الدور هنا أصل النتيجة
٣٣٤	 مراد الماتن من قوله «قد يستلزمه»: لزوم الدور في صورة دون صورة
٣٣٥	 الجواب عن توهم حصول الدور في التمسك بالأخبار
٣٣٦	 التحقيق في علاج التعارض
٣٣٨	 الاستفادة من الأخبار الواردة في بيان المرجحات أنّ المناط هو الأقربىة للواقع
٣٣٨	 جواز التعدّي من المرجحات المنصوصة إلى غيرها
٣٣٩	 توهم الأخباريين لزوم الاختصار على المرجحات المنصوصة
	حكم الإمام بالرجوع إلى صفات الراوي إرجاع للسائل إلى اجتهاده في تعيين محلّ
٣٤٢	 الأخذ والهجر من الخبرين
	الجواب عمّا أورده الماتن على المقبولة من عدم استقامة إلزام المتحاكمين بالرجوع إلى
٣٤٢	 المرجحات
٣٤٤	 إشكال صاحب الفصول على ظاهر الرواية، والجواب عنه
٣٤٥	 المراد من مخالفة الكتاب المخالفة على وجه العموم والخصوص المطلقين
٣٤٦	 الإشكال على الأخبار المرجحة بالصفات بأنّ مفادها اشتراط اجتماع الصفات
٣٤٧	 الذبّ عن الإشكال
٣٤٨	 الإشكال بعدم استلزام الورع والصدق أقربىة ما قاله الراوي إلى الواقع
٣٤٩	 الذبّ عن الإشكال
٣٤٩	 صدور أخبار طهارة الخمر تقيّة من السلطان

٤٤٠.....الحاشية على قوانين الأصول ج ٩

٣٥٠.....عدم انحصار التقية في القول بما يوافق علماءهم

٣٥١.....الإشكال في معرفة التقية بالنسبة إلى كل واحد من الأحكام والرواة والأئمة عليهم السلام

٣٥١.....تقرير الإشكال بالنسبة إلى كل واحد من الأحكام

٣٥١.....تقرير الإشكال بالنسبة إلى كل واحد من الرواة

٣٥١.....تقرير الإشكال بالنسبة إلى كل واحد من الأئمة عليهم السلام

٣٥١.....الذب عن الإشكال

٣٥٢.....المراد من قول الماتن: «الضروريات المستفادة من الكتاب»

٣٥٣.....الوجه في عدم احتياج هذه الضرورات إلى العرض عليها

٣٥٣.....معنى كون ظواهر القرآن مختلفاً فيها

٣٥٤.....وجه الترجيح بموافقة الكتاب

٣٥٥.....المناقشة في عرض الخبرين المتعارضين على الآيات الدالة على الأصل العملي

٣٦٠.....المناقشة في عدم تقييد روايات التخيير بالعجز عن الترجيح ولو بغير المنصوص

٣٦١.....وجه ترجيح أخبار التخيير على أخبار التوقف

حمل روايات التوقف على إرجاء العمل إلى زمان يمكن تحقيق الحال بالرجوع إلى

الإمام عليه السلام.....

٣٦٢.....دليل القول بالتسايط والرجوع إلى الأصل، وبيان ضعفه

٣٦٧.....تحكيم الأصل في تعارضه مع الظاهر في الموضوعات الخارجية

٣٧١.....فهرس المصادر

٤٢١.....فهرس المحتويات